



تأثير السيولة على ربحية وقيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية)

د. صباح حسن عبد العكيلي

كلية الامام الكاظم (ع)

sabah_al_61@yahoo.com

Received: 21/10/2020

Accepted: 22/11/2020

Published: December / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المصنّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)



مستخلص البحث

الغرض من الدراسة هو تحليل مدى تأثير السيولة كمتغير مستقل على الربحية كمتغير وسيط وقيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير تابع ، إذ ان مشكلة البحث تتلخص بأن معظم المصارف يقتصر تركيزها على الربحية كهدف مرحلي دون تركيزها على تعظيم قيمتها كهدف استراتيجي بعزز ثروة الملاك والمساهمين على المدى الطويل ، ويتمثل مجتمع البحث بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في حين تم اختيار عينة البحث عمداً والتي شملت ثلاثة مصارف خاصة كمصرف بغداد التجاري والمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي ، وقد عمد الباحث الى استخدام المنهج التحليلي التطبيقي من خلال استخدام مجموعة من اساليب التحليل المالي والاحصائي في اجراء عملية التحليل للمصارف عينة البحث ، كما اظهرت نتائج التحليل ايضاً صحة الفرضيات الفرعية ومفادها وجود ارتباط وتأثير معنوي ذات دلالة احصائية ما بين السيولة والربحية ، وكذلك وجود ارتباط وتأثير معنوي ذات دلالة احصائية ما بين الربحية وقيمة المصرف .

المصطلحات الرئيسية للبحث: السيولة ، الربحية ، قيمة المصارف

المقدمة

تعد الربحية والسيولة المصرفية من بين الاهداف الاستراتيجية للمصارف والتي نالت بشكل كبير اهتمام الباحثين فيهما لما لهما من دور في تحقيق الامان المصرفي لجميع الاطراف ذات العلاقة ، اذ ان هدفي الربحية والسيولة يعدان متلازمين ومتضادين في الوقت ذاته ، وبعد النظر الى الدراسات السابقة وجدت ان جل اهتمامها كانت حول العلاقة بين السيولة والربحية واثرت تلك العلاقة على القيمة السوقية لاسهم الشركات او على هدف الامان ، كما ان هناك بعض الدراسات تطرقت الى اثر علاقة مقسوم الارباح والسعر السوقي للسهم على قيمة الشركة السوقية ، وبالتالي لاحظت ان هناك انخفاض نسبي في الدراسات التي تناولت تأثير السيولة على الربحية وقيمة المصارف ، وقد كان الدافع الرئيسي للباحث في اختيار موضوع الدراسة هو نتيجة التحول الكبير في فكر ادارة الشركات من حيث التركيز على هدف تعظيم قيمة المصارف كأحد اهم الاهداف الاستراتيجية التي يبقى على ادارة الشركة انجازها مقارنة بهدف الربحية كهدف حالي او مرحلي قائم على الاداء التشغيلي للشركة فقط ، وتتخلص اشكالية البحث في الانخفاض النسبي للدراسات التي تناولت تأثير السيولة على ربحية وقيمة المصارف ، اذ ان معظم المصارف يقتصر تركيزها على هدف الربحية كهدف مرحلي دون التركيز على تعظيم قيمة المصارف كهدف استراتيجي يعزز ثروة الملاك والمساهمين على المدى الطويل . كما تكمن اهمية الدراسة الحالية مما يترتب عليها من مساهمات في تحسين الاداء الاجمالي للمصارف العاملة للقطاع المصرفي من خلال التركيز على تعظيم قيمة المصارف كهدف استراتيجي دون التركيز فقط على الربحية كهدف مرحلي . ويهدف البحث الى التعرف على الاطر النظرية لكل من (السيولة ، الربحية ، قيمة المصارف) من حيث المفهوم ونماذج القياس ، اضافة للعلاقة والتاثير بين متغيرات الدراسة ، وسيتم تناول الموضوع من خلال تقسيم الدراسة الى اربعة مباحث يتناول الاول منها منهجية البحث وبعض الجهود المعرفية السابقة واما المبحث الثاني سيتناول الجانب النظري فيما خصص المبحث الثالث للجانب العملي والتطبيقي واما المبحث الرابع فقد تناول الاستنتاجات والتوصيات للبحث.

المبحث الأول / منهجية البحث وبعض الجهود المعرفية السابقة

اولاً : مشكلة البحث

تتلخص اشكالية البحث في الانخفاض النسبي بالدراسات التي تناولت تأثير السيولة على ربحية وقيمة المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ، اذ ان معظم المصارف يقتصر تركيزها على هدف الربحية كهدف مرحلي دون التركيز على تعظيم قيمة المصارف كهدف استراتيجي يعزز ثروة الملاك والمساهمين على المدى الطويل .

ثانياً : اهمية البحث

تكمن اهمية الدراسة الحالية مما يترتب عليها من مساهمات ذات فائدة من الناحيتين العلمية والعملية وكما يتضح من النقاط الآتية :-

1- من الناحية العلمية يعتبر هذا البحث اضافة الى البحوث السابقة ، حيث يتضمن البحث الحالي تأثير السيولة كتغير مستقل على الربحية كتغير وسيط وقيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير تابع.

2- من الناحية العملية يعتبر قطاع المصارف من القطاعات الاقتصادية المهمة في الدولة العراقية الذي يسهم في عمليات التمويل والاستثمار والتنمية في الاقتصاد المحلي ، الا ان مساهمته في الناتج المحلي لا تتعدى 1% لأسباب اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية فضلا عن التراجع الملحوظ في مستوى الخدمات المصرفية المقدمة والتركيز على بيع وشراء الدولار بهدف تعظيم ارباحها دون التركيز على تعظيم قيمة المصارف ، ولأجل زيادة مساهمتها في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين الاداء الاجمالي للشركات العاملة في القطاع المصرفي لا بد من التركيز على تعظيم قيمتها كهدف استراتيجي دون التركيز فقط على تعظيم الربحية كهدف مرحلي على الرغم من اهميته في زيادة توزيعات الارباح ونصيب السهم من تلك الارباح .

ثالثاً : اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

- 1- التعرف على الاطر النظرية لكل من (السيولة ، الربحية ، قيمة المصارف) من حيث المفهوم ونماذج القياس.
- 2- البحث في العلاقات الرابطة بين السيولة والربحية
- 3- البحث في العلاقات الرابطة بين السيولة وقيمة المصارف .
- 4- بيان اثر السيولة كمتغير مستقل في الربحية كمتغير وسيط .
- 5- بيان اثر الربحية في قيمة المصرف كمتغير تابع .
- 6- تقديم مقترحات وتوصيات تتضمن تركيز المصارف على هدف تعظيم قيمة المصرف كهدف استراتيجي يعزز ثروة الملاك والمساهمين على المدى الطويل دون ان يقتصر التركيز على تحقيق هدف الربحية كهدف مرحلي .

رابعاً : مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث الشركات المصرفية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في حين تم اختيار عينة البحث من مجتمع البحث بشكل عمدي والتي تتوفر فيها بيانات ذات الصلة بتوزيعات الارباح خلال مدة البحث لاستخدامها في نماذج القياس ، اذ شملت العينة مجموعة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية والمتمثلة بمصرف بغداد التجاري والمصرف التجاري العراقي ومصرف الاستثمار العراقي .

خامساً : فرضيات البحث

- يستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها (يوجد تأثير لسيولة المصرف على ربحية وقيمة المصرف) ، وتنقسم الفرضية الرئيسية الى فرضيتين فرعيتين وكالاتي :
- 1- الفرضية الفرعية الاولى :-
(هناك ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية بين السيولة والربحية) .
 - 2- الفرضية الثانية :-
(هناك ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية بين الربحية وقيمة المصرف)

سادساً : الاساليب المالية والاحصائية المستخدمة

لغرض تحقيق اهداف البحث واختبار فرضياته عمد الباحث الى استخدام المنهج التحليلي التطبيقي من خلال دراسة العلاقات الرابطة بين متغيرات البحث من حيث الارتباط والاثر عن طريق جمع البيانات المتعلقة بعينة الدراسة واستخدام بعض اساليب التحليل المالي والاحصائي باستخدام SPSS ، وتمثلت الاساليب فيما يلي:

- 1- الاساليب المالية المستخدمة لمتغيرات البحث سواء كانت المستقلة او الوسيطة او التابعة وهي كالاتي :
أ- السيولة النقدية :-
المحفظة النقدية (الاحتياطيات الاولى)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{100} \times 100$$

الودائع وما في حكمها

ب- الربحية :-

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

ج- قيمة الشركة :-

نسبة سعر السهم الى ربحية السهم الواحد P/E

2- الاساليب الاحصائية :-

- أ- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مدى وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والوسيطة والتابعة .
- ب- الانحدار الخطي البسيط لتحديد نوع العلاقة بين متغيرات البحث .

سابعاً : حدود البحث

جرى تأطير البحث ضمن الحدود المكانية والزمانية وكالاتي :-

- 1- الحدود المكانية : تم تطبيق البحث الحالي في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تمثلت بثلاثة مصارف خاصة مختارة ضمن قطاع المصارف.
- 2- الحدود الزمانية : تم تحديد مدة البحث من (2013 – 2017) وذلك لاختبار اثر وعلاقة متغيرات البحث للمصارف عينة الدراسة .

ثامناً: متغيرات الدراسة

يتضمن البحث ثلاثة أنواع من المتغيرات وهي :-

- 1- المتغير المستقل : ويتمثل في السيولة .
- 2- المتغير الوسيط : ويشتمل على الربحية
- 3- المتغير التابع : قيمة المصارف .

تاسعاً : بعض الجهود المعرفية السابقة

فيما يأتي بعض الجهود المعرفية السابقة التي تطرقت الى مواضيع الربحية والسيولة وتعظيم قيمة الشركات هي كالآتي :

1- بعض الجهود المعرفية السابقة حول السيولة

أ- دراسة (Gill and shan ، 2012) : توصلت الدراسة الى ان نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية ، حجم التدفقات النقدية ، درجة الرفع المالي ، حجم الشركة ، عدد اعضاء مجلس الادارة ، والازدواجية بين وظيفة رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي كلها تعد من العوامل المحددة لنسبة السيولة النقدية الى صافي الاصول في الشركات الكندية .

ب- دراسة (Peter Rose ، 1999) : وهي دراسة جرت في الولايات المتحدة الامريكية أعدها (بيتر روز) بعنوان ادارة المصرف التجاري وتناول فيها الباحث مدخلان للتنبؤ بأحتياجات السيولة المصرفية ، المدخل الاول هو ادراة الاموال الذي اعتمد أتمودج الفجوة بين الطلب على القروض والسحب من الودائع والمدخل الثاني هو هيكل التمويل الذي قسم من خلاله الودائع المصرفية الى ثلاثة انواع حسب سرعة معدلات السحب منها وهي (الودائع المستقرة ، الودائع المتقلبة ، الودائع الساخنة .

2- بعض الجهود المعرفية السابقة حول الربحية

أ- دراسة (1999 ، كبية وعبيدو) : هدفت الدراسة الى تكوين عدد من المحافظ الاستثمارية الكفوءة القادرة على تعظيم العائد من خلال تناسب ظروف وتفضيلات عدد كبير من المستثمرين وبالا اعتماد على نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية في حساب معدل العائد المطلوب وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية :

* وجود علاقة ارتباط قوي بين عائد الشركات المساهمة والعائد الذي يحققه المؤشر العام لسوق الاسهم السعودي .

* ان عوائد معظم الشركات تتحرك بالاتجاه نفسه الذي يتحرك فيه عائد المؤشر العام لسوق الاسهم السعودي .

ب- دراسة (2000 ، الجنابي) : هدفت الدراسة الى المقارنة بين نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية وبين انمودج مستوى سوق الاوراق المالية من خلال تحليل دالة المنفعة لاسهم الشركات التي اعتمدت كمؤشر لبيان اي النموذجين افضل للمستثمر ويحقق اكبر عائد له ، اذ يسعى المستثمرون الى الحصول على اكبر عوائد باقل مخاطرة ممكنة محاولين تعظيم عوائدهم من الاستثمار ، واثبتت نتائج الاختبار صلاحية نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية وتفوقه على نموذج مستوى سوق الاوراق المالية وفقاً لبينة الاختبار .

3- بعض الجهود المعرفية السابقة حول قيمة المصارف المساهمة

أ- دراسة (2007 ، ال شبيب) : تركزت الدراسة على هدف تعظيم قيمة الشركة (ثروة الملاك والمساهمين) اذ يرى منظري الادارة المالية الى ان الشركة تسعى الى تعظيم الثروة اي تعظيم القيمة الحالية لها وقيمتها في السوق المالي وهي استراتيجية بعيدة الاجل وتوصلت الدراسة ان تلك الاستراتيجية ستعمل على تعظيم القيمة الحالية للمشروع وديمومة نشاطه ويعد معياراً للأداء ومقياس لكفاءة ادارة الشركة كما ان هذا الهدف يكمل هدف تعظيم العائد .

ب- دراسة (2007 ، النعيمي والخرشة) : ركزت الدراسة على ان تتعامل الادارات العليا للشركات مع هدف تعظيم ثروة المالكين (حملة الاسهم) ، وتوصل بان خلق الثروة يتم من خلال القرارات المالية التي تنعكس في قيمة السهم في سوق الاوراق المالية وليس في نصيب السهم الربح ، واوصت الدراسة ان اخذ هدف تعظيم القيمة بنظر الاعتبار من قبل اصحاب القرار سيعطي اهتمام وعناية كبيرين لتوقيت العوائد المتوقعة والمخاطر المترتبة على تلك العوائد .

المبحث الثاني / الإطار النظري

أولاً : السيولة المصرفية (المفهوم والاهمية ، مكوناتها ، قياسها)

1- مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها

يقصد بالسيولة بأنها: (القدرة على تحويل اصل ما الى سيولة نقدية بسرعة مناسبة وبسعر قريب من السعر الجاري له في السوق) (برغام ، 2010 : 315) ، وتختلف درجة مرونة تحويل الاصل بحسب نوعه وطبيعته ، فمئة ما يتم تحويله بسرعة الى نقدية كالاستثمارات المالية القصيرة الاجل (حوالات البنك المركزي) وغيرها ومنه ما يتم تحويله الى نقد ببطأ كالاستثمارات الطويلة الاجل (الاسهم والسندات) . وتعد سيولة المصرف والتنبؤ بما ستكون عليها في المستقبل احد الموضوعات التي توليها المصارف اهمية خاصة لما لها من دور مهم في تعظيم العائد (الربحية) وتحديد نصيب السهم من العائد ونسب توزيعات الارباح وبالتالي القيمة السوقية للسهم في السوق المالي . وللسيولة علاقات تنفاوت في درجة تأثيرها مع الربحية والقيمة السوقية للسهم وتعظيم قيمة الشركة ، فمثلاً الارباح التي يحققها المصرف تتناسب عكسياً مع سيولتها ، بمعنى كلما زادت السيولة انخفضت الارباح المتحققة نتيجة احتفاظ المصرف بالسيولة العالية لتعزيز مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل مما يقلل من فرص توظيف موالها المتاحة في الانشطة التشغيلية والاستثمارية وبالتالي انخفاض نسب الارباح والعكس بالعكس في حال انخفاض حجم السيولة المحتفظ بها ، في حين تتحدد العلاقة بين السيولة والسعر السوقي للسهم وفق ما ينظر للسيولة الخاصة بالشركة من قبل اصحاب العلاقة (اصحاب الثروة واخرون) (الشريفي والعامري ، 2009 : 97) ، فإذا ما نظر الى السيولة الخاصة بالشركة على المدى الطويل بأعتماد النظرة الايجابية فانه يمكن الحكم على العلاقة بين السيولة والقيمة السوقية للسهم بأن تكون طردية ، وان تبرير تلك النظرة اي كلما كانت درجة السيولة عالية كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم والسبب في ذلك يعود الى توفر امكانية مالية تسمح بدخول الشركة في فرص استثمارية مستقبلية داخلية او خارجية ومن ثم زيادة الارباح وبالتالي ارتفاع قيمتها السوقية ، في حين إذا كانت النظرة لسيولة الشركة على المدى القصير فتكون العلاقة عكسية بمعنى كلما كانت درجة السيولة متدنية كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع توظيف الاموال في فرص استثمارية ادى الى تحقيق ارباح ومن ثم زيادة نصيب السهم والتوزيعات من تلك الارباح الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع السعر السوقي للسهم في السوق المالي ، كما ان علاقة السيولة مع تعظيم قيمة الشركة تحددها العلاقة ما بين السيولة والقيمة السوقية للسهم باعتبار السيولة احد العوامل التي تؤثر على القيمة السوقية للسهم ومن ثم تعظيم قيمة الشركة (اليماني ، 2014 : 1) ، بمعنى انه كلما كان هناك زيادة في الربحية والناجمة عن توظيفات الاموال في الانشطة التشغيلية والاستثمارية سينعكس ذلك على ارتفاع السعر السوقي للسهم ومن ثم تعظيم قيمة ثروة الملاك والمساهمين (تعظيم القيمة) والعكس بالعكس وهنا نستطيع الحكم على العلاقة ما بين السيولة وتعظيم قيمة الشركة بانها علاقة طردية بفعل تأثيرها على تعظيم الربحية والقيمة السوقية ارتفاعاً وانخفاضاً ومن ثم على تعظيم ثروة الملاك ، بالإضافة الى دورها في تعظيم العائد وتحديد السعر السوقي للسهم وتعظيم قيمة الشركة فالسيولة ضرورية لوفاء الشركة بالتزاماتها القصيرة الاجل لذلك تظهر اهمية السيولة من خلال الاهداف التي تحققها هذه السيولة وهي كالآتي : (الخزاعي ، 2009 : 4) :

- أ- تعطي للمصرف مقدرة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة استحقاقاتها .
- ب- قدرة المصرف على تغيير بعض الانشطة او الخدمات المقدمة عندما ينخفض الطلب عليها.
- ج- تدعيم ثقة مقرضيه بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .
- د- الاستمرار في دعم عمليات المصرف التشغيلية والاستثمارية وعدم توقفها .

2- مخاطر السيولة المصرفية (ادارته ، اسبابه ، انواعه)

يعد مخاطر السيولة احد اهم مخاطر العمل المصرفي ، وان حسن ادارته يساعد المصرف في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة وعلى اساسها يتم تحديد خطة وسياسة العمل ، اذ ان الصناعة المصرفية ترتكز في مضمونها على فن ادارة المخاطر ، وبدون المخاطر تقل الارباح او تكاد تنعدم ، بمعنى انه كلما قبل المصرف ان يتعرض لقدرة اكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب اكبر من الارباح ، ومن هنا تأتي اهمية اكتشاف ادارة المصرف لمخاطر عملها ليس لتجنبها بل العمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي لنجاح الشركات لما لتعظيم العائد من علاقة وتأثير على السعر السوقي للسهم ومن ثم تعظيم قيمة الشركة . وتعرف ادارة مخاطر السيولة بأنها : (اضطلاع المصرف بتخطيط ورقابة السيولة من

خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد الفائض او العجز المحتمل في الرصيد النقدي للمصرف واتخاذ الاجراءات المناسبة تجاهه (Jussp، 1980: 140: P). وتنشأ مخاطر السيولة او ما يعرف بمخاطر التمويل عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص الالتزامات او على تمويل الزيادة في الموجودات او تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة الى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته ، بمعنى ان اسباب مخاطر السيولة يمكن ان ينشأ من مصادر مختلفة (الخطيب ، 2006 : 210) منها قد تنشأ من جانب الالتزامات من خلال قيام المودعين بالسحب المفاجيء لودائعهم او قد تنشأ من جانب الاصول مثال عند مواجهة صعوبات في بيع الاصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة او قد تنشأ مخاطر السيولة من بنود خارج الميزانية كالسحب بحجم اكبر من المقدر من الحدود الائتمانية وقد تنشأ المخاطر من اسباب اخرى داخلية او خارجية ، ولمخاطر السيولة عدة انواع اهمها ما يتعلق بمخاطر السيولة التمويلية او السوقية او العرضية .

3- تقييم كفاية السيولة المصرفية

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصرفية التجارية على عدد من النسب المالية ومنها كفاية السيولة النقدية بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، اذ تمثل السيولة سيقاً ذو حدين فاذا ازداد حجم السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبياً على ربحية المصرف والعكس بالعكس ولكن في الوقت ذاته سيعرض المصرف الى حالات العسر المالي ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في اطار تقييم كفاية السيولة هي كالاتي (سعيد ، 2013 : 112) :

1- نسبة الرصيد النقدي :- تشير هذه النسبة الى مدى قدرة الارصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الاخرى واية ارصدة اخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الاتية:

المحفظة النقدية (الاحتياطيات الاولية)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{الودائع وفي حكمها}}{100} \times 100$$

الودائع وفي حكمها

2- نسبة الاحتياطي القانوني :- وهي نسبة من الرصيد النقدي تحتفظ به المصارف التجارية لدى البنك المركزي وبدون فائدة ، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة ويمكن التعبير عن هذه النسبة كما في المعادلة الاتية :

النقد لدى البنك المركزي

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{100} \times 100$$

الودائع وما في حكمها

3- نسبة السيولة القانونية :- وتستخرج هذه النسبة من قسمة الاحتياطيات الاولية والثانوية على الودائع وما في حكمها كما في المعادلة الاتية :

الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{100} \times 100$$

الودائع وما في حكمها

4- نسبة التوظيف :- وتستخرج من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها كما في المعادلة الاتية :

القروض والسلف

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{الودائع وما في حكمها}}{100} \times 100$$

الودائع وما في حكمها

ثانياً :- الربحية (مفهومها ، اهميتها ، مؤشراتنا)

1- مفهوم الربحية

يعد مفهوم الارباح او ما يعرف بالهدف التقليدي للادارة المالية ، ومن وجهة النظر الاقتصادية ينظر الى الربحية بأنه : (الزيادة في الثروة الناتجة عن زيادة اليرادات المتحققة عن تكلفتها والناجمة عن زيادة الاسعار والتي تنعكس في ارتفاع قيمة الموجودات المستخدمة في الحصول على ايرادات تتحقق في المدى الطويل) (الحسنكو ، 2004 : 30) . وهناك علاقة وثيقة بين الربحية وتعظيم قيمة الشركات المساهمة ، وتبرز هذه العلاقة من خلال ما يهدفه المصرف من تعظيم ثروة المالكين من خلال تعظيم الارباح والذي لا يمكن ان يتحقق

الا من خلال توظيف المصرف لأمواله في موجودات مختلفة كأستثمارات وقروض تدر عوائد تتمثل في الأرباح التي تعد الداعم الأساسي لرأس المال وكفايته ، وبالتالي يتبين ان تعظيم الأرباح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساهمين (المالكين) كونه يقود الى زيادة كفاية راس المال من خلال زيادة الأرباح المحتجزة ، اذ يمكن القول ان هدف المصرف الرئيسي هو تعظيم ثروة المساهمين وتحقيق عائد مرتفع على حق الملكية ، ومن الجدل الذي اثير لدى البعض هو الخلط بين مفهومي تعظيم الأرباح وتعظيم ثروة المالكين او ما يعرف بتعظيم قيمة الشركات، وقد تم فيما سبق ان الهدف الرئيسي لإدارة الشركة (المالك) هو تعظيم ثروة المالك او ما يعرف بتعظيم القيمة ، وبذلك فإن هدف تعظيم الربح كهدف لإدارة الشركة هو هدف مرحلي ضعيف غير شامل ، لان باستطاعة ادارة الشركة زيادة ارباحها في سنة ما بصورة غير عادية ولكنها في الوقت ذاته لا تستطيع على تحقيق ارباح مستقبلية بصورة منتظمة (الخطيب ، 2018: 2) ، وقد وجهت انتقادات عديدة لمدخل تعظيم الربح وكما يأتي (العامري ، 2001 : 16) :

- 1- ان هدف تعظيم الربح يتجاهل المخاطر الناجمة عن الاستثمار مما يؤثر في تدفقات العوائد المتوقعة ، اذ ان المستثمرون يميلون للاستثمار الاكثر ربحية بغض النظر عن نسبة المخاطر .
- 2- ان هدف توزيع مقسوم الأرباح لا يسمح بدراسة اثر سياسة توزيع الأرباح على السعر السوقي للسهم ، فإذا كان هدف الشركة هو تعظيم الربح ، فإن الشركة في سنة ما قد توزع وقد لا توزع ارباحاً على الإطلاق وتقوم بتحسين العوائد عن طريق الاحتفاظ بالربح واستثماره في فرصة استثمارية اخرى اعلى ربحية .
- 3- ان هدف توزيع الربح يتجاهل القيمة الزمنية للنقود لكونه لا يأخذ بمفهوم القيمة الحالية للنقود .

2- مؤشرات قياس الربحية

اشرنا فيما سبق ان الهدف الرئيسي للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة المالكين ، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة ، من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح وعادة ما تقاس هذه القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها بنسب الربحية وهي كالاتي (Macdonald ، 2000: P 659) :

أ- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

يبين هذا المؤشر مقدار ما يحققه كل دينار من ارباح ساهم به المالكون او ما يحصل عليه المساهمون من وراء استثمارهم لا مبالغ في انشطة المصرف متمثلة تلك الاموال في راس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة ، ويمكن حسابه وفقاً للصيغة الاتية : (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية) ويعكس ارتفاع هذا المؤشر قدرة المصرف على تحقيق المزيد من الأرباح للمساهمين وتعزيز المزيد من الأرباح المحتجزة ومن ثم زيادة نصيب السهم والتوزيعات من تلك الأرباح وبالتالي تعظيم العائد .

ب- معدل العائد على الموجودات (ROA)

يقيس هذا المعدل كفاءة ادارة المصرف وقدرتها على تحقيق ارباح صافية من توظيف موجودات المصرف ، وصيغة هذا المعدل هي : (صافي الربح بعد الضريبة / الموجودات) . وتجدر الإشارة الى ان العائد على الموجودات يرتبط بالعائد على حقوق الملكية من خلال مضاعف الرفع المالي Leverage Multiplier (LM) ويطلق عليه مضاعف حق الملكية Equity Multiplier وصيغته كما يلي : $ROE = ROA \times LM$.

صافي الربح / حقوق الملكية = صافي الربح / الموجودات * الموجودات / حقوق الملكية
ويقوم مضاعف الرفع المالي بمقارنة الموجودات مع حقوق الملكية ، اذ تشير القيمة المرتفعة من هذا المضاعف الى ان درجة التمويل بالديون تكون اكبر مقارنة بحقوق الملكية .

ثالثاً: - تعظيم قيمة الشركات المساهمة

1- مفهوم تعظيم قيمة الشركات

لقد اصبح التركيز على هدف تعظيم قيمة الشركات كأحد الاهداف الاستراتيجية التي يبقى على ادارة الشركة انجازها ، اذ ان التركيز على تعظيم قيمة الشركة يتم من خلال التفكير المستمر في زيادة القيمة السوقية لاسهمها الامر الذي يدفع ادارة الشركة الى اتخاذ اجراءات استراتيجية فعالة بقصد تحقيق هذا الهدف بدلاً من التركيز فقط على الاداء التشغيلي للشركة الذي يركز على تعظيم الأرباح فقط ، اذ ان هدف تعظيم القيمة بالنسبة لإدارة الشركة يعد كهدف استراتيجي مقارنة بهدف تعظيم الربح كهدف حالي او مرحلي ، كما ان المساهم يفضل عادة تعظيم القيمة في الاجل الطويل بدلاً من زيادة الأرباح في الاجل القصير ، ويقصد بتعظيم القيمة : (هو تعظيم القيمة الحالية للمشروع وقيمه في السوق المالي) (ال شبيب ، 2007 ، 39) ، وهي استراتيجية طويلة الاجل تعمل على تعظيم القيمة الحالية للمشروع وديمومة نشاطه والذي يعد معياراً للاداء ومقياس لكفاءة ادارة الشركة ، ويركز تعظيم القيمة على التدفقات النقدية واستخدام ادوات القيمة الحالية الصافية كوسيلة لاحتساب

هذه التدفقات ، والجدير بالإشارة بأنه يوجد تباين بين مفهوم تعظيم قيمة الشركة وقيمة الشركة ، ويقصد بقيمة الشركة بأنها القيمة السوقية للشركة والتي تتوقف على سعر بيع الاسهم في سوق تداول الاسهم اخذاً بالحسبان معدلات الخصم المناسبة للتدفقات المتوقعة او المحتملة في المستقبل والتي تتأثر بالمخاطر التي تتعرض لها الشركة .

2- مزايا تعظيم قيمة الشركة

لهدف تعظيم الشركة جملة من المزايا اهمها كالاتي (النعيمي والخرشة ، 2007 : 25) :
 أ- انه يتعامل مع هدف تعظيم ثروة المالكين (حملة الاسهم) اذ ان خلق الثروة يتم من خلال القرارات المالية التي تنعكس في قيمة السهم في سوق الاوراق المالية وليس في حصة السهم من الربح ، اذ ان قيمة السهم في السوق هي مؤشر على سمعة الشركة وصورتها لدى المستثمرين وتعبير عن سلامة وصواب القرارات المالية للشركة .

ب- ان اخذ هدف تعظيم القيمة من قبل الادارة العليا للشركة كهدف استراتيجي يعطي اهتمام وعناية كبيرين لتوقيت العوائد المتوقعة وللمخاطر المترتبة على تلك العوائد .

ج- يؤدي هذا الهدف الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية ، اذ ان تعظيم ثروة حملة الاسهم يمكن ان يؤدي الى تغيير انماط سلوكهم الاستهلاكي وبالتالي الى صنع قرارات استهلاكية اكثر صواباً ، ولغرض التعرف على الشمولية التي يتمتع ويتميز بها تعظيم قيمة الشركات الذي يمكن قياسه من خلال سعر اسهمها في بورصة للأوراق المالية .

3- العوامل المؤثرة على تعظيم قيمة الشركات

يقصد بالعوامل المؤثرة على تعظيم قيمة الشركات بانها تلك العوامل المؤثرة على القيمة الحالية للشركة ومن ثم قيمتها السوقية وبالتالي تعظيم قيمة الشركة في الاجل الطويل والعوامل هي كالاتي (اليماني ، 2014 : 3) :
 أ- العائد المتوقع للسهم : اذ يؤدي ارتفاع السهم الى زيادة القيمة السوقية للشركة من خلال ارتفاع معدل العائد المتوقع للسهم عن معدل العائد المطلوب .

ب- الارباح الموزعة : اذ ان زيادة نسبة توزيعات الارباح تزيد من القيمة الحالية للشركة والعكس صحيح
 ج- سعر الخصم في السوق : اذ كلما انخفض سعر الخصم بالسوق كلما زادت القيمة الحالية المتوقع الحصول عليها مستقبلاً والعكس صحيح

د- التوقيت : وهو توقيت حصول المستثمر وحامل السهم على عوائد استثماراته .

4- مقاييس مدى تعظيم القيمة

يعتبر سعر السهم هو ابسط واسهل المقاييس المستخدمة لقياس مدى تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي فان الهدف الخاص بزيادة سعر السهم يبدو سهلاً الا ان تطبيق ذلك يعد امراً بالغ الصعوبة ، فهناك العديد من العوامل التي يجب مراعاتها لتحقيق الهدف ومن اهم تلك العوامل العائد والمخاطرة ، ومن المقاييس المستخدمة لتعظيم القيمة هي كالاتي :

أ- نصيب السهم العادي من الارباح EPS

عادة ما تتأثر ثروة حملة الاسهم بنصيب السهم العادي من الارباح المتاحة خلال فترة زمنية محددة سواء تم احتجاز هذه الارباح او توزيعها في شكل توزيعات ارباح نقدية ، ويقاس EPS بالاتي : $EPS = \text{صافي الارباح} \div \text{عدد الاسهم العادية}$

ب- نسبة سعر السهم الى ربحية السهم الواحد P/E

ان نسبة P/E تعكس توقعات المستثمرين عن نسب النمو المحتملة والمخاطر المصاحبة لها بمعنى كلما كانت نسبة مخاطر الاسهم اعلى كلما كانت نسبة P/E اقل .

المبحث الثالث / الجانب العملي

يتضمن هذا المبحث التحليل المالي والاحصائي لمؤشرات متغيرات الدراسة للمصارف عينة البحث ولمدة خمسة سنوات (2013 - 2017) لأجل اثبات صحة الفرضيات من عدمها وتحليل النتائج ، وقد تم احتساب تلك المؤشرات بالاستناد الى بيانات الحسابات الختامية وكشوفات الارباح والخسائر للمصارف المبحوثة وكالتالي:

أولاً: التحليل المالي والاحصائي لمتغيرات الدراسة الرئيسية لمصرف بغداد التجاري .

اظهرت نتائج تحليل البيانات والمؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة لمصرف بغداد التجاري الواردة في الجدول (1) وكما يأتي :

جدول (1) يوضح اهم المؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة الرئيسية لمصرف بغداد التجاري المبلغ (مليون دينار)

السنة	السيولة % (نسبة الرصيد النقدي)			الربحية ROE		قيمة المصرف P/E				
	المحفظة النقدية	الودائع وما في حكمها	السيولة %	صافي الربح	حقوق الملكية	ROE	سعر السهم	نصيب السهم من الربح EPS	P/E (مرات)	
2013	1.014,698	1.393,584	0.73	32.067	291.262	0.11	2.059	0.13	15.838	
2014	992.408	1.491,599	0.54	27.781	292.419	0.10	2.901	0.11	14.090	
2015	879.879	897310	0.97	5.716	268.488	0.03	1.170	0.02	58.500	
2016	890.332	1.127,210	0.79	20.245	282.821	0.07	0.910	0.08	11.375	
2017	960.862	737.768	1.30	6.122	276.942	0.02	0.610	0.03	20.333	
والاثر		الارتباط							الارتباط	
		T	R ²	F	Sig	B	R ²	N	Sig	R
المتغيرات		5.11	0.79	10.1	0.01	0.17	0.79	5	0.02	- 0.89
السيولة والربحية		2.47	0.33	1.49	0.09	42.5	0.33	5	0.15	- 0.58
الربحية وقيمة المصرف										

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة عن تقارير مصرف بغداد التجاري وسوق العراق للأوراق المالية

كما هو مبين في البيانات الواردة في الجدول (1) بان اعلى نسبة سيولة نقدية سجلها مصرف بغداد التجاري كانت حوالي (130%) للعام 2017 وادنى نسبة كانت حوالي (54%) للعام 2014 ، وتشير البيانات في الجدول اعلاه الى تفاوت نسب السيولة النقدية خلال فترة الدراسة ، اذ تعكس النسب العالية للسيولة النقدية عن امتلاك المصرف الكفاءة والمقدرة العالية على الوفاء بالتزاماته المالية في الاجال المحددة الا ان الاحتفاظ العالي بالسيولة كان له تأثير سلبي على هدف الربحية من خلال انعكاس ذلك الاحتفاظ المرتفع على تحقيق الربح الصافي وهذا ما نلاحظه في بيانات الجدول المذكور عن وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية ، ففي العام 2017 والذي سجل فيه المصرف اعلى نسبة سيولة نقدية يقابله ادنى نسبة ربحية حققه والبالغة (2%) للعام ذاته ، كذلك سجل المصرف اعلى نسبة ربح (ROE) للأعوام 2013 ، 2014 والبالغة (11%) و (10%) على التوالي يقابله نسب متدنية لقيمة المصرف (P/E) للأعوام ذاتها ، فيما سجل المصرف ادنى ربحية بلغت (3%) للعام 2015 يقابله اعلى قيمة للمصرف والبالغة (58.500 مرة) وبالتالي يمكننا القول بوجود علاقة عكسية بين الربحية وقيمة المصرف .

وفيما يتعلق باختبار الفرضية الاولى والتي مفادها (وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية بين السيولة والربحية) ، أذ يشير التحليل الاحصائي لبيانات الجدول (1) عن ثبوت صحة الفرضية بمعنى كلما زاد حجم السيولة كلما انخفضت نسبة الربحية والعكس بالعكس وبالتالي يوضح الجدول عن وجود ارتباط معنوي عكسي كبير بين السيولة والربحية بلغ (-89%) ، كما تدل قيمة الانحدار B بان السيولة كلما زادت بقيمة وحدة واحدة تؤدي الى تغير عكسي في الربحية بمقدار (17%) مما يعني ان للسيولة تأثير في الربحية وهو اثر معنوي عند مستوى معنوية اقل من (5%) وبقيمة F مقدارها (101%) وقيمة T البالغة مقدارها (511%) ، كما بلغ مقدار مربع معامل الارتباط R^2 (79%) مما يعني ان السيولة تؤثر بشكل كبير في المتغير الوسيط ROE بنسبة (87%) . كما اثبت التحليل الاحصائي ثبوت صحة الفرضية الثانية ومفادها (وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية بين الربحية وقيمة المصرف) ، وكما هو مبين في بيانات الجدول (1) بوجود ارتباط معنوي عكسي بين الربحية وقيمة المصرف البالغ مقداره (-58%) بمعنى كلما زادت الربحية كلما انخفضت قيمة المصرف والعكس بالعكس . كما تدل قيمة الانحدار B بان الربحية كلما زادت بقيمة وحدة واحدة يؤدي ذلك الى تغير عكسي في قيمة المصرف بمقدار (425%) وهذا يعني ان للربحية كمتغير وسيط له اثر معنوي عند مستوى معنوية اكثر بقليل من (5%) وبقيمة F مقدارها (149%) وقيمة T ومقدارها (247%) ، كما بلغ معامل R^2 (33%) مما يعني ان الربحية كمتغير وسيط يؤثر بذات النسبة في المتغير التابع (قيمة المصرف) .

ثانياً: التحليل المالي والاحصائي لمتغيرات الدراسة الرئيسية للمصرف التجاري العراقي.

اظهرت نتائج تحليل البيانات والمؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة للمصرف التجاري العراقي الواردة في الجدول (2) وكما يأتي :

جدول (2) يوضح بيانات ومؤشرات متغيرات الدراسة الرئيسية للمصرف التجاري العراقي للمدة (2013-2017) المبلغ (مليون دينار)

السنة	السيولة % (نسبة الرصيد النقدي)		الربحية ROE		قيمة المصرف P/E		الارتباط		المتغيرات
	المحفظة النقدية	الودائع وما في حكمها	صافي الربح	حقوق الملكية	سعر السهم	نصيب السهم من الربح EPS	R	Sig	
2013	191.803	96.691	6.877	196.579	0.920	0.04	0.70	0.09	السيولة والربحية
2014	134.598	121.063	9.215	284.385	0.660	0.04	0.70	0.09	السيولة والربحية
2015	145.375	90.506	7.245	274.202	0.611	0.03	0.91	0.02	السيولة والربحية
2016	138.639	145.653	9.501	221.941	0.280	0.03	0.91	0.02	السيولة والربحية
2017	142.435	46.861	6.867	291.808	0.790	0.04	0.91	0.02	السيولة والربحية
		الارتباط		الارتباط		المتغيرات			
		R		R ²		B		Sig	
		-0.70		0.49		0.04		0.09	
		-0.91		0.82		20.22		0.001	
		0.02		0.82		14.91		0.001	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة عن تقارير المصرف التجاري العراقي وسوق العراق للأوراق المالية

نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (2) بان اعلى نسبة سيولة نقدية سجلها المصرف التجاري العراقي كانت حوالي (304%) للعام 2017 وادنى نسبة كانت حوالي (95%) للعام 2016 ، وتشير البيانات في الجدول اعلاه الى تفاوت نسب السيولة النقدية خلال الفترة ، ويعود سبب النسب العالية للسيولة النقدية للمصرف الى سياسة الحذرة التي ينتهجها المصرف ازاء فترات العسر المالي المحتملة وتعزيز قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في الاجال المحددة الا ان احتفاظ المصرف بالسيولة العالية قد يؤثر على تخفيض مستويات الربحية ، اذ ان تسجيل المصرف لأعلى نسبة في العام 2017 يقابله ادنى نسبة ربحية ومقدارها (2%) فيما كان اعلى نسبة ربحية مقابل ادنى نسبة سيولة مسجلة في العام 2016 ، في حين كانت اعلى نسبة ربحية مسجلة للعام 2016 والبالغة (4%) يقابله ادنى قيمة للمصرف والبالغة (9.000 مرة) ، بينما سجل المصرف ادنى نسبة ربحية للأعوام 2015 و 2017 والبالغة (2%) مقابل اعلى قيمة للمصرف والبالغة مقدارها (20.366 مرة) و (20.750 مرة) .

فيما يتعلق بالتحليل الاحصائي لبيانات الجدول (2) وذات الصلة بالمصرف التجاري العراقي يشير الى صحة الفرضية الاولى والتي مفادها وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية بين السيولة والربحية ، ويوضح الجدول عن وجود ارتباط معنوي عكسي بين السيولة والربحية مقداره (-70%) بمستوى معنوية اكثر بقليل من (5%) ومربع معامل ارتباط R^2 مقداره (0.49) ، كذلك تدل قيم الانحدار بان السيولة تؤدي الى تغير في الربحية بقيمة وحدة واحدة مقدارها (4%) بمستوى معنوية اقل من (5%) وبقيمة F مقدارها (287%) وقيمة T البالغة (514%) ، في حين بلغ مربع معامل الارتباط R^2 (49%) مما يعني ان السيولة تؤثر في الربحية بشكل كبير بمقدار (49%) .
كذلك يتبين من بيانات الجدول اعلاه صحة الفرضية الثانية والتي مفادها وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي بين الربحية وقيمة المصرف وهذا ما نلاحظه من بيانات الجدول (2) .

ثالثاً: التحليل المالي والاحصائي لتغيرات الدراسة الرئيسية لمصرف الاستثمار العراقي.

اظهرت نتائج تحليل البيانات والمؤشرات المعتمدة لتغيرات الدراسة لمصرف الاستثمار العراقي الواردة في الجدول (3) وكما يأتي :

جدول (3) يوضح مؤشرات متغيرات الدراسة الرئيسية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2017 2013) المبلغ (مليون دينار)

السنة	السيولة % (نسبة الرصيد النقدي)			الربحية ROE			قيمة المصرف P/E		
	المحفظة النقدية	الودائع وما في حكمها	السيولة	صافي الربح	حقوق الملكية	ROE	سعر السهم P	نصيب السهم من الربح	P/E (مرة)
2013	232.470	283.288	0.82	26.802	186.356	0.14	0.970	0.11	8.818
2014	355.452	356.736	0.99	28.877	283.749	0.10	0.999	0.12	8.333
2015	361.399	260.109	1.39	17.498	281.262	0.06	0.680	0.07	9.714
2016	372.223	231.194	1.61	10.180	289.792	0.04	0.600	0.04	15.000
2017	322.998	205.731	1.57	3.996	283.082	0.04	0.420	0.02	21.000
الارتباط والاثار									
المتغيرات					الارتباط				
السيولة والربحية					الارثر				
الربحية وقيمة المصرف					T R ² F Sig B R ² N Sig R				
السيولة والربحية					14.64 0.97 101.1 0.01 0.23 0.97 5 0.01 -0.99				
الربحية وقيمة المصرف					4.66 0.54 3.46 0.02 19.52 0.54 5 0.08 -0.73				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة عن تقارير مصرف الاستثمار العراقي وسوق العراق للأوراق المالية

كما هو مبين في الجدول (3) بان اعلى نسبة سيولة نقدية سجلها مصرف الاستثمار العراقي كانت حوالي (161%) للعام 2016 وادنى نسبة كانت حوالي (82%) للعام 2013 ، وتشير البيانات في الجدول اعلاه الى تفاوت نسب السيولة النقدية خلال الفترة ، ويعود سبب النسب العالية للسيولة النقدية للمصرف الى سياسة الحيطة والحذر التي ينتهجها المصرف ازاء فترات العسر المالي المحتملة وتعزيز مقدراته على الوفاء بالتزاماته المالية في الاجال المحددة الا ان الاحتفاظ العالي بالسيولة قد ادى الى تخفيض نسبة الربحية ، فعندما كانت نسبة السيولة مرتفعة في العام 2016 كانت تقابلها ادنى نسبة ربحية في العام ذاته والبالغة (4%) ، وعندما كانت نسبة السيولة متدنية للعام 2013 كانت تقابلها نسبة مرتفعة للربحية للعام ذاته ، وهذا يعني بوجود علاقة عكسية ما بين السيولة والربحية ، كذلك سجل المصرف اعلى نسبة ربحية للعام 2013 والبالغة مقدارها (14%) يقابلها نسبة متدنية لقيمة المصرف للعام ذاته والبالغة مقدارها (8.818 مرة) بينما كانت ادنى نسبة ربحية مسجلة في الاعوام 2016 و2017 والبالغة (4%) يقابلها على قيمة للمصرف للأعوام ذاتها والبالغة مقاديرها (15.000 ، 21.000 مرة) ، ويتبين لنا بوجود ارتباط عكسي ما بين الربحية وقيمة المصرف .

وفيما يتعلق بالتحليل الاحصائي لبيانات الجدول (3) يؤكد لنا ثبوت صحة الفرضية الفرعية الاولى المتضمنة بوجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية ما بين السيولة والربحية ، وتظهر البيانات بان قيمة الارتباط العكسي ما بين السيولة والربحية كان قوي جداً ومقداره (-99%) بمستوى معنوية اقل من (5%) ومعامل ارتباط R^2 مقداره (97%) مما يعني ان السيولة تؤثر في الربحية بنسبة كبيرة جداً ، في حين تدل قيمة الانحدار B والبالغة مقدارها (23%) مما يعني ان السيولة تغير الربحية بقيمة وحدة واحدة مقدارها (23%) بمستوى معنوية اقل من (5%) وقيمة F البالغة (101%) وقيمة T ومقدارها (146%) ، في حين كانت نسبة R^2 المسجلة والبالغة (97%) وهي نسبة كبيرة جداً وتعني وجود تأثير كبير للسيولة على الربحية كمتغير وسيط ، كما اظهرت ايضاً بيانات الجدول (3) ثبوت صحة الفرضية الثانية والتي مفادها وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية ما بين الربحية وقيمة المصرف وهذا ما نلاحظه من خلال بيانات الجدول في اعلاه .

وبناءً على ما تقدم من التحليل المالي والاحصائي لبيانات الجداول في اعلاه نستنتج بان الدراسة حققت اهدافها من حيث العلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة سواء اكانت بين السيولة والربحية او الربحية وقيمة المصرف ، كما ثبتت الدراسة صحة الفرضيات الفرعية الاولى والثانية والتي مفادها وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية ما بين السيولة والربحية كمتغير وسيط وكذلك ما بين الربحية وقيمة المصرف كمتغير تابع .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي كالآتي :

- 1- يعد مفهوم السيولة المصرفية من المفاهيم الهامة بالنسبة للشركات وذلك لما يتضمنه من اجراءات وقرارات تنعكس على متخذي القرارات من بينها مقدرة الادارة على تحقيق عملية التوازن ما بين الوصول الى مستوى معين من السيولة والملاءة المالية التي تجعل الشركة مستعدة للوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل وبين تحقيق الربحية الذي سينعكس على توزيعات الارباح والسعر السوقي للسهم .
- 2- اثبتت نتائج التحليل المالي لمتغيرات الدراسة الرئيسية بان الدراسة حققت اهدافها من حيث وجود العلاقات الرابطة والتأثير بين متغيرات الدراسة كالعلاقة والتأثير بين السيولة والربحية كمتغير وسيط وكذلك علاقة وتأثير الربحية بقيمة المصرف .
- 3- اظهرت نتائج التحليل الاحصائي صحة ثبوت الفرضية الفرعية الاولى ومفادها وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية ما بين السيولة كمتغير مستقل والربحية كمتغير وسيط .
- 4- اظهرت ايضاً نتائج التحليل الاحصائي صحة ثبوت الفرضية الفرعية الثانية ومفادها وجود ارتباط وتأثير معنوي عكسي ذات دلالة احصائية ما بين الربحية وقيمة المصرف كمتغير تابع .
- 5- كانت النسب المسجلة لنتائج التحليل المالي والاحصائي لمصرف الاستثمار العراقي هي الاعلى من حيث الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة بالمقارنة مع مصرف التجارة العراقي ومصرف بغداد التجاري للمدة (2013 – 2017) .

ثانياً : التوصيات

- 1- يتطلب من المصارف العراقية الخاصة عينة الدراسة استكشاف العوامل المؤثرة في السيولة النقدية التي بحوزتها لاجل الوفاء بالتزاماتها وتجنب الوقوع في خطر العسر المالي وبالتالي تعزيز القدرات المالية للمصارف واستعدادها للوفاء بالتزاماتها وبالتالي اعطاء اشارة ايجابية لأصحاب العلاقة من المستثمرين وغيرهم للاطمئنان بقدرات المصرف ومن ثم انعكاس ذلك في تعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد .
- 2- ضرورة اهتمام ادارات الشركات المصرفية بتعظيم الربحية لما له من تأثير على توزيعات الارباح وكذلك الارباح المحتجزة التي تمثل احد اشكال التمويل الداخلي بالإضافة الى تأثيرها على القيمة السوقية للسهم وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكن بشرط المحافظة على التوازن بين هدي السيولة والربحية لاجل تحقيق الهدف الاستراتيجي وهو تعظيم قيمة الشركة .
- 3- يتعين على الشركات المصرفية ان تلاحظ معدل اسعار اسهمها السوقية باستمرار لما لها من انعكاس على تعظيم قيمة الشركة لغرض اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتجنب انخفاضها بشكل يؤدي الى تخلي المستثمرين شراء او الاحتفاظ الاسهم .

- 4- اهتمام الشركات المصرفية الاهتمام بتعظيم قيمة الشركة كهدف استراتيجي وهو هدف الملاك (اصحاب الثروة) وعدم التركيز فقط على العوائد المرحلية الناجمة عن العوائد التشغيلية قصيرة الاجل .
- 5- ضرورة اهتمام ادارات الشركات المصرفية بالعلاقة بين السيولة والربحية وتعظيم قيمة الشركة من خلال قيام تلك الشركات بالإفصاح عنها في تقاريرها المالية .

References

Arab

First: Books

- 1-Al-Amiri, Muhammad Ali Ibrahim, "Financial Management", University of Baghdad, Administration and Economics, 2001
- 2- Al Shabib, Duraid Kamel, "An Introduction to Contemporary Financial Management" First Edition, Al Masirah Publishing House, Amman, Jordan, 2007.
- 3-Al-Khatib, Samir, "Measurement and Risk Management in Banks", Knowledge Foundation, Alexandria, 2006.
- 4-Bergham, Ajin "Strategic Financial Decisions" translated by Fattouh, Mahmoud and Abdel-Karim, Omar, first edition, published by Shuaa House, Damascus, Syria, 2010
- 5- Hanafi, Abdel Ghaffar, "Fundamentals of Finance and Financial Management," New University House, Alexandria, 2002.
- 6-Saeed, Abd al-Salam Laftah, "Banking Administration and the Privacy of Banking Business", First Edition, Al-Farah for Publishing and Distribution, Baghdad, 2013.

Second: International information network

- 1- Al-Sharifi, Hasan and Al-Amiri, Saud Jade Systems, "Advanced Accounting in Companies", published by Zahran House, Amman - Jordan, 2009.
(<https://books.google.iq/books?id>)
- 2- Al-Yamani, Muhammad Massad "The Objective of Maximizing Value in Joint Stock Companies", Shabab Misr Newspaper, Egypt, 2014
(<http://www.shbabmisr.com/t~70793>)
- 3- Al-Khatib, Muhammad "Maximizing Wealth and Maximizing Profit" Finance Magazine, 2018. (<https://www.business4lions.com/2018/>)

Third: Theses

- 1-Al-Khuzai, Maher "Liquidity and Profitability Management", Master of Business Administration, Damascus University, Faculty of Economics, Damascus, 2009.
- 2- Raghad Riyadh Abdullah Al-Hasanko, (2004), Analysis of Growth and its Impact on Financial Risk of Common Shares (An Applied Study in a Group of Industrial Sector Companies Registered in Baghdad Stock Exchange), College of Administration and Economics, University of Mosul.

Fourth: Foreign

- 1- Hennie Van Greuning "Analyzing Banking Risk," The World Bank, Washington, D.C , 2000 .
- 2- Jessup Paul F., "Modern Bank Management," St. Paul West, Publication co. 1980 .
- 3-Timothy W. Koch & S. Scott MacDonald, "Bank Management", 4thEd., The Dryden Press, Harcourt College Publishers, U.S.A..2000.
- 4- Wild, John J. " Financial Accounting : Information for Decisions " 2th ed- 03 McGraw – Hill –Irwin- (2000).

The effect of liquidity on the profitability and value of banks listed on Iraq stock market (An analytical study)

Dr.Sabah Hassan Abed Al Ogaili
Collage umam al- kadhum The
07703256216
sabah_al_61@yahoo.com

Received: 21/10/2020

Accepted22 :/11/2020

Published: December / 2020



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract

The purpose of the study is to analyze the extent of the impact of liquidity as an independent variable on profitability as an intermediate variable and the value of banks listed in the Iraq Stock Exchange as a dependent variable, as the research problem is summarized by the fact that most banks focus on profitability as a phased goal without focusing on maximizing its value as a strategic goal by enhancing the wealth of owners and shareholders. On the long term, the research community is represented by the banks listed on the Iraq Stock Exchange, while the research sample was deliberately chosen, which included three private banks such as Baghdad Commercial Bank, the Iraqi Commercial Bank and the Iraqi Investment Bank, and the researcher used the applied analytical approach through the use of a set of methods The financial and statistical analysis in conducting the analysis process for the banks, the research sample, and the results of the analysis also showed the validity of the sub-hypotheses, namely the presence of a statistically significant correlation and an adverse effect between liquidity and profitability, as well as the existence of an adverse statistically significant correlation and influence between the profit and the value of the bank.

Key words: liquidity, profitability, value of banks